

فائدة اتفق علماء الاسلام كما مر في جميع من الاعلام على حجة الكتاب الكريم والقرآن العظيم في
 التعريف بينهم بحجة محكمات من نصوص وظواهر وان لم يرد تفسير عام من السنة وذو جميع التي يتبدل
 الى المنع من حجة ما لم يرد تفسير في السنة وان كان نصا من حيث الدلالة وفضل بعضهم بين نصوصها
 ظواهرها فوافقتهم في الثاني والثاني في حجة الظواهر مطلقا وبذلك عليه وضوح وجوب
 الأدلة الأولى لاجماع علماء الأصناف في جميع الاعضاء على الرجوع الى الكتاب العزيز والتمسك
 وعرض النجاء عليه والتمسك به فان مثل هذا الاجماع يكشف عن قول المعصوم عليه السلام ونفي
 اباهم بل يمكن ان يستكشف بذلك عن قول النبي لامتداد سلسلة الاتفاق الى عصره وفاعله يكشف
 عن الاجماع المذكور في النسخ التام في طريقة الامتثال واجتماعهم بالكتاب في ابواب الفقه كما يشهد به
 ايضا الاجماع المنقولة المتكررة في كلامهم واعرض عليهم وجوب منها المنع من نظام الاجماع
 عليها الخافعة الاختلاف بين اعتماد اعلیٰ اجبا كبر في ذكره في محلها وبيان المقصود المقام انما
 هو عن الاتفاق الكاشف عن قول المعصوم هو حاصل في هذا المقام وليس المراد دعوى
 اتفاق الكل ومما ان القدر المسلم من معتد الاجماع المذكور هو حجة مفاهيم المشايخ من
 الخاطبين من محذور وحذورهم لان مخاطبة كان معهم والنقل الحاصل للخاطبين من جهة النص
 الحقيقة والفرق بين الخاطبين من جهة اجماعا وكما ان العلم فمختلف باختلاف ذلك فلكذلك
 باختلاف الزمان وان توافق ذلك الحجة مفاهيم المتأخرين عن زمن الخطا وظنونهم بهذا الى
 انهم يراون على حجة مفاهيم الخاطبين المشايخ من المنع لاجماع عليه بالخصوص وبذلك عليه ما لا

فلان الاجتماع كما هو قائم على حجة ظواهر الكتابين بالنسبة الى المشاهدين كذا لك ان على
 حجة ظواهر العرف بالنسبة الى الناحية الحاصلة الاجتماع قائم على حجة منقاهم المتأخر عن
 الخطاب وجوابهم الى العرف الحق من هذا الزمان وامانا بان قلنا يستقام لنا
 ان كتابنا الذين من قبلنا بقى المصنفين الذين يقصد بكتابهم بقاء ابد الدهر ليعلمهم
 المتأخرين به بكره الايام ويعلموا عليه امانا ان قلنا ان الظن الحاصل اصاله الحقيقة
 القرينة المحللة كما يكون حجة بالنسبة الى المشاهدين كذا يكون حجة بالنسبة الى القائلين
 لان بنا القضاة وغيره ما يدل على حجة بالنسبة الى الاول يدل على حجة بالنسبة الى الثاني
 ومنها ان اكثر ايات الكتاب الواردة في بيان الاحكام الشرعية عمومها مخصصة واطلاق مقيدة
 وفي التلاخيص الاصولية ان العام المخصص هو حجة في البناء لا مدعى الاجماع على حجة
 الكتاب الا وجهه وفيه ان حجة العام المخصص اجماع على ان الحائزها ليس الا بعض الحائزين واعرف
 عليه بالمتن من كون اجماعها وان كان هو المشهور بين الاصحاب والاعتماد على الشهرة والاجماع المتقوى
 في القضاة في عمله لا يعمد لخلل في عموم ايات التخرج مع ان الاجتماع المدعى ذلك انما على الحجة
 وعندها مع مطلع النظر عن حصول الظن عند من لا يلائم استدلاله بدوى الظن وعمود ذلك لا
 يخفى مع كماله في المسائل الاصولية وان كان على الظن في البناء وحصول الظن من وليس
 التبع والامور التي تدعى فيها الاجماع المصطلح واما اجماع الاصحاب فتايشه افاده الظن
 انتهى كلامه بن عليه ان حجة وجوه الخاف لا يقضى بوجوه المسئلة عن كون اجماعها فان التبع

ابواب الفقه واستفاد طريقتهم بكشف من قيام الاجماع العمل على كون العام المخصص حجة في
 التكملة عند كونه كاشفا لظننا عن قول المصنف عليه السلام لكن نقول بان كاشفا لظننا عن
 المقيد لا ينافي في ادبهم لا يكون الاعتراف بل حجة شرعية وظهره وظهره والحاصل ان الاجتماع قائم
 على حجة العام المخصص الظاهر في ثبوت حكم العرفي البناء ومنها ان الاجماع الذي منه القاع على
 ظواهر الكتاب كان هو الاجماع المتقوى والاستنباط من غير خلاف في عموم ايات التخرج ولا دليل على
 حجة ما هو كما هو ظاهر المجتهدين ان كان هو الاجماع المتقوى فان كان الجملة من لا يجد غفارا وكذا
 على كل ظواهر فقههم انه مستلزم لحجة الظن الحاصل من قولهم لا نقف بالبرهان علم
 امثاله من الظواهر والقوى الحاصلة بان العمل على ظواهر الكتاب لا يجوز فاعاد عامه فثبت ذلك
 ايضا فالاجماع على حجة الظواهر حتى الظاهر الدال على حجة العمل باطن عموم ما يثبت عند
 حجة الظن الحاصل القرينة ما يثبت وجوه عند من هو محال من عليه ولا بان ما ذكر من
 حجة الاجماع المتقوى مدفع بما يشي انه معناه ان الاجماع المتقوى على ذلك مستتضة
 او مؤخر ومقتضاها ما هو عندنا وثانها قلنا لا يثبت لنا حجة عن العمل بالظن ايضا
 من جهة في الظواهر فقلنا انما على حجة الظواهر في بناء حجة الاجماع انما حجة ايضا
 مني ما يستلزم من وجوه عند وكما يستلزم من وجوه عند من هو محال فالاستدلال بما على عند
 حجة الظواهر غير مستقيم وقد يجاب عنه فان بان الايات الناجية غير قاضية بعد حجة نفسها
 نرى ان القضية لا تمثل نفسها انما بانها بعد لم يعد فضا المقام فصولها في الدلالة

بان دلالة الظواهر على عدم حجية الظواهر كافية في المقام اذا انقلوا الواقع من احد من حجة
 وعدها على التقديرين فالظواهر ثابت اذا كانتا عين المخصوص والاولى فاضحة الاستدلال ايضا
 كيف يمكن الحكم بالتعبد بغير الظاهر مع اقتضا الظواهر عدم حجية فلو كان الظاهر حجة لم يكن حجة
 لانها غير بنفسه كون حجة حجة مقتضا لعدمها فندبا فشر فيها بان الظاهر لا يمنع لو كان من قبل الظن
 المنع يمنع اندراج الحجة على تقديرها بحجة لانها يلزم من جوهه عدمه من باطل فاما بدو الامر في
 الواقع بين حجة ما عدا هذا الظاهر مثل الظواهر عدمها وثالثا بما قبل من الابا اننا
 انما نقضه بالمنع من العلم بالظن من حيث انه ظن ولا ريب ان الظواهر القرآنية من الظن الخاصة
 التي قام الدليل القاطع على حجةها واربعا بما قبل من الاجماع قائم على حجة جميع مقتضياتها
 الظواهر حتى المستقام الا ان الدالة على حرمه العلم بالظن تكن في غير ظاهر القرآن ونظام
 يعزى في الاجماع على ان كل الظن الحاصل من القرآن واجب العلم غير الظن الحاصل منه بمنزلة
 العلم بالظن الحاصل من القرآن وخامسا بما قبل من الابا اننا ههنا عن العلم بالظن شرعا
 ونظرة الى طريقه العقلية القاضية بفتح الدين بالظن فلا دلالة فيها على المنع من العلم بالظن
 الذي فرض طريقه العقلية على التمسك به والرجوع اليه كما في الظواهر القرآنية والحاصل ان
 طريقه العقلية على حجة ظواهر الكتاب الكريم دليل على عدم شمول الابا لتأنيدها وانما
 سناشمو الابا اننا ههنا للظواهر القرآنية لكن يقول بان عموم الابا لتأنيدها عن نفسه
 والادلة القاضية بحجة الظواهر القرآنية ومنها ما ذكره بعضهم من الاجماع المدعى على حجة

ظواهر الكتاب يقيد فلا يمكن ان يستكشف منه قول المصنف عليه السلام ما لا يقتضيه صاحبنا
 مختلف في عدم حجة الكتاب منهم من يبعد عليه ان يكون من الظن لظهوره منهم من يبعد عليه
 من باب حديث الثقلين عليها منهم من يبعد عليه من باب دلالة جملة من الاباات عليها منهم من يبعد
 عليه من باب دلالة جملة من الاجماع على الرجوع اليه عرض الاجا عليه ما لا يقتضيه الوجها
 عليه الا ترى انه لو اخبر احد بوقوع واقعة خاصة في مكان مخصوص واخر بوقوع واقعة اخرى
 فيه وثالث بوقوع واقعة غيرها الى ان يبلغ الحد الكثرة لاختلافهم في اصل الخبر وكان لازم كل
 منهم واحدا لا جبا والمزبور كذب غيره لا يحصل العلم منها بوقوع واقعة اجمالا او جزئيا عليه
 او لا ما يثبت من التمسك من حصول الكثرة من الاجماع مطلقا او في ادر من الظاهر لان مقتضى الكثرة
 المذكورة هو شرط اتحاد المدعى في حجة الاجماع وهو غير معلوم فالباقي الشك في حصوله
 المزبور لا يحصل العلم بالانكشاف وثانيا بان العلم القطعي حاصل بانها فافهم لا يكون الاعتراف
 وهو كاف في الحجة الثانية بحجة الكتاب لو كانت موفقة على مدود التفسير لمؤلفه كونه
 معجزة على مدود التفسير الثالث باطل لاننا نعلم عدم كونه معجزة فنه الثالث فانقطع بل انما
 منقطع في اخر عصره قد كان ينسب على التمسك بجماعتهم ما يكلف كتاب يربدهم الاشياء والاشياء
 البهائم الامشاطا ومن المعلوم انهم انما كانوا يسمعون في فهمه على ما يلبه التنويه والعرفية على
 ما اشترط عليه اعدائهم المعلوم ولستم عليه طريقهم المألوفة فلو كان لاخذ من الكتاب على خلاف
 ذلك لغير من الشك اباية مع ان الامر بالعكس الرابع الاجل الكثرة القاضية بذلك بحجة الثقلين

بين التفسيرين والمناقشة يلزم اعادة التمسك بما لا يمكن واحد على الاستقلال من غير حجة
 لانه ان دبر التمسك بالجموع في كل مسألة فلا بد له في اللفظ عليه وقد دلل على توثيق التمسك بالجموع
 ايضا على دلالة الكتاب فلو توثق على الاول لم يلد على انه خلاف الضرر فكلما لا يرد هناك
 الاجماع كذا في العكس وان دبر التمسك بما في جموع الامور الدينية فلا بد في ما قد قلنا ان جملة منها
 عن دلالة التمسك كما ان اكثرها خالية عن دلالة الكتاب فيجب التمسك بها مطلقا سواء اجتمعت المسألة
 انفرادا او جماعا عن الاخر على ان التمسك بالجموع بناء في ما ذكره من عدم انقضاء شيء من القرآن الآيات
 لانه تمسك بالعرف فقط والاجماع الكثرة الواردة في منجز التمسك فيه على كتاب الله والاجماع
 الكثيرة التي تدل فيها الامة بالكتاب لصحابهم ثم يدبر انهم لذلك ما ادله الاخير بين اللفظ
 التي لا يعمها على حصر علم القرآن في النبي والامة والاخبار التي لا على يد جموع التفسير بالرأي
 وبما قيل لذلك ايضا ما لا بد ان الواردة في المنع عن التمسك بالآيات المتشابهة كقوله تعالى
 الدين في قلوبهم ذنوبهم الاية والجموع بما لا يبالا فاما معارضة مع ما دل على حجة الكتاب وهو
 اولى بالرجح قطعا وبما يحتاجه للاجماع المتقدم من ساقطة عن الحجة وبما هو موافق
 بما قلنا لاجماع الاصحاب وقد تقرر في محله ان توثيق شرط في حجة الاخير ولما تفضلنا من
 بانه ظاهر يلزم في ان المراد علم جمعة هو مسلم وعن الثاني ان لظاهر ظاهره بالتفسير كما ذكر
 جماعة كشاف المراد عن اللفظ المشكل ولا بد بانه لا يبنى الحكم بالمراد من الالفاظ المشتركة والمجمل
 في القرآن بالرأي ان من التفسير بمقتضى الكتاب والتفسير بالرأي عن الثالث بان

المباد

المباد ومن لفظ التشابه عرفا هو ما اشبهت لانه في لفظه من دج في الحكم افضل الامور
 الاخر مثلا التشابه بين الاقل والاكثر يقتصر على الاقل ويرجع في القدر المشكوك به الى القوي
 القاضية بحجة الكتاب مضافا الى ان ما دل على عدم حجة التشابه ظاهره بطلان فلو كان قاضيا
 بعد حجة الطواجر القرآنية كان قاضيا بعد حجة التمسك بنفسه فهو ما يستلزم من جوده عدمه
 كان كذلك فلو باطل فاما جلاله انه قد وقع الخلاف بينهم في قواض الفراءات السبع المشهورة
 عدمه على قواض لثنا القوي بقواض ما هو من جوه اللفظ وهو غير المشكوك هو الاول وهو
 الاقوى منه بأنه جاء الاول بالاجماع الحكمي عن المرضى والصدق وغيرها المعتمد بالشبهة القطعية
 وشدة المخالفات انما لو لم تكن قواض لم يجز القراء بكل واحد منها وقد فقت السبعة
 على حق القراء بكل واحد منها ومنه نظر الثالث انما لو لم تكن قواض لورد البيت من المعصوم
 ولو كان لوصل البناء لولا الداعي لفظه فان امر القرآن من الامور التي يتم بها اليقين وقيل انها
 الحاجة بل هي ما يحتاج اليها الخواص والعوام في جميع الاعضاء والامصار فلو كانت قراءه
 القرآن محصورة في واحد اشهد قطعا فقدم الدليل بل القدر قد جرد عليه فاذ بان
 الامر بالعكس فها ان يقول انما لو كانت قواض لا شدة وتفاوت في القوي بل هو في حجة
 فقد الدليل على جوده بل لا بد واخر بالتقصير بين المواضع كما في مسألة وجوب حج الرجل
 وعملها فانما من الامور التي يتم بها اليقين ومع ذلك وقع الاختلاف فيها بين الخاصة والعامة
 وكذلك لفظ حتى على جزاء العمل فانه قد وقع الخلاف بين الخاصة والعامة فانه هل هو بالمراد بان

ام لا وبالجملة لم يرد عموم البلوى لغيره بل على ثبوت التواتر والامتناع محقق الخلاف في السبعة
 شئ من الامور التي تعم بها التبليغ وفي كل ما نظر الراجح ما روي عن النبي انه قال ان القرآن على
 احرف كلها كاشاف وهذا دعوى بعضهم بقرائن اصل هذا الحديث وقد روي عليه انه بانه ضعف
 لان من الاجنبا المشهور بين العامة ولم يثبت نقله من طريق اخرى بانه جعل من جهة الدلالة
 فلعنه مساو لما رواه اصحابنا عن امير المؤمنين عليه السلام قال ان شريك في ثمانين القرآن
 على سبعة اشكال فمهما كاشاف ومضى في ذكره من غير وجه وجب له مثل ومضى في القول
 بعد تواتر ما روي من اخباره في ثمانين آية التي عند صحيحها قال فلا يعقل الله ان يكون يقولون
 ان القرآن على سبعة احرف فقالوا كذبوا عند الله ولكن في حرف من عند واحد يؤيد خبرنا
 عن الجعفر قال ان القرآن واحد من عند الواحد ولكن الاختلاف في ثمانين آية ومنها ان القرآن
 والتفسير مشحون من قولهم قراءة حقص كذا وفي قراءة على ناسط الى اصل السبعة على ما كذا
 بل بما قالوا وفي قراءة من الله كذا كما فطرهم من الاختلاف المذكور في قراءة غير المفسر عليهم
 الضالين الحاصل انهم يجعلون قراءة القرآن قسمة لقراءة المعصوم عليهم السلام فكيف يكون القرآن
 السبع متواتر عن الجميع متواتر يكون مجزئ ومنها ان قراءة السبعة من الجماعة الخالقين مستند
 بالقرآن الذي رايهم وان استدل بعضهم انهم الى النبي ولنا قال بعضهم ان هذا التواتر
 المدعى ان ثبتنا ما هو بطريق العامة الذينهم النقلة لتلك القراءات والروايات فانما انا
 عنهم عنهم وثبوت الامكان الشبهة بنقلهم وان ادعوا تواتر لا يخفى ما فيه منها ما ذكره بعضهم

احوال كانت متواترة لكان ذلك البسملة من اواخر التواتر عند التواتر لانه من قراءة السبعة
 بكن حوا في القرآن وهو باطل للدلالة على عدمه ولا يخفى على طائفة الجمع الاول
 موالفون بقرائن السبع وبقي في النبي صلى الله عليه واله وسلم بعض الاصحاب اذ لو كان
 القرآن السبع كلها متواترة فينا فيقر على ما هو منها جوا المتفق الا انهم كل منها
 وجو الاجتناب من كل منها اصاله اذا كان محذورا ومنها انهم الجمع بين القراءات عند غار منها
 مستفاد من كلام جميع من الاصحاب وقال بعض المحققين ان خلف القراءة في الكتاب على وجهين مختلفين
 المودى كافي قوله فيما خشي ظهره حيث في بالمشهد من الظاهر الظاهر في الاعمال وبما لا يخفى
 الظاهر الظاهر في الظاهر عن البعض فلا يخفى انما ان يقول بقرائن القراءات كلها كما هو المشهور
 فيما كان الاختلاف في الدلالة وامان لا يقول كما هو من جملة ضل الاول منها بمنزلة بين بقوله
 لا بد من الجمع بينهما بحمل الظاهر على النص او على الاظهر ومع التكاثر لا بد من الحكم بالتوقف والرجوع
 لا غير ما وعلى الثاني فان ثبت جواز الاستدلال بكل قراءة كانت لا يجمع جواز القرآن بحمل
 كان الحكم كالتقدم والافلا بد من التوقف في عمل المفاد من الرجوع الى القواعد مع عدم الرجوع
 مطلقا لوباء على ثبوت التواتر جميع ما يحكم ما يستحق الحجة بل لا يقتضي ان لم يثبت تواتر الخفيف
 او بالجواز بناء على قوله شافوا اخر ثم ان شتم من حيث ان كان خرج من ايام الجبص على
 الوجهين كون المقام من شتم احكم التخصيص العمل بالعموم والافلا في استحقاق الشك وبما لا يخفى
 بعضهم التمسك بقرائن القرآن بوقوع التحريف كما ادعاه جماعة فان العلم الاجمالي الحاصل

المقامات من التمسك بالطواهر التي لم يثبت عند وقوع الخريف بالثبوت اليقين الجواب عنه
بغير وجوبها الاحتياط عند حصول العلم الاجمالي ان تكون جميع اطراف الشبهة واقفا في محل
الابتلاء وهو محقق فيما نحن فيه وان وجوب التمسك بجميع الطواهر القرآنية ليس بحرج على
فلا بد انما يجب لك عليه عند وقوع الحكم الشرعي مستقما من كل بابه منها في عمل الابتلاء
من الامور التي يجب ودعوى ان يحصل العلم بجميع الاحكام من الواجبات الثبوتية على الجهد
غير مستغنى كما ثبت في محله وقد يجب على الاشكال المذكور ايضا ان لا يأتينا بالانتماء وقوع
الخريف في القرآن كما ينبغي انشاء الله تعالى ثابعا بعد قيام دليل على عدم وقوع الخريف
في القرآن لكن يكفي في ذلك عد ثبوت وقوع الاحتمال الخريف بدفعه باصالة العدم
الاستصحاب فلا يمنع من جواز التمسك بالقرآن وقد جزم عليه بان صالة العدم معتدلة في
المقام مع اصالة عدم الجحيم واصالة الاشتغال بالامكان الشرعي وثالثا سلمنا حصول العلم
بوقوع الخريف في القرآن لكان لا نسلم من كونه ما نعلم من التمسك به لعدم العلم الاجمالي باختلاف
الطواهر من ذلك فبما سلمنا حصول العلم الاجمالي باختلاف الطواهر لكان نقول بكون ذلك في
الثبوت الغير المحقق كما يظهر من ملاحظة الخريف وبشهادة ايضا ملاحظة صحة العلم الاجمالي
المذكور في نظر العقل لا يثبت العباد مع عدمها الاحتياط بها كما انه يشهد بذلك
ايضا ملاحظة اسماء السيرة المستمرة والظرفية الماثرة على عدم الاندفاع بالاحتياط فيها
لا يفي ان الاندفاع بمراعاة الاحتياط والتجسس في ذلك المقام مستلزم للخريف المتفق

الادلة كاشفة عن المخافة للثبوت الغير المحقق فلا يجب على المكلف التمسك بها في العلم الاجمالي
المفروض وقد يفتش فيه بانه وان كان من قبيل الثبوت الغير المحقق الا انما منع من جواز الاحتياط
في جميع اطراف الشبهة فهذا المقام بعد ملاحظة كونها مسئلا للعلم بمخالفة الواقع ان البين
انما لقد الذي يقتضيه الادلة في المقام هو عدم وجوب الموافقة القطعية ذلك المقام اما القول
بجواز مخالفة القطعية في ذلك المقام فهو غير مستقيم فالمحصل انه لا يجوز التمسك بجميع الطواهر
القرآنية بعد ملاحظة وجوب العلم الاجمالي بوقوع الخريف فيها وضعفها ظاهران فلكان موضع
التحذير وان كان من قبيل الثبوت الغير المحقق الا انه من قبيل الثبوت الوجوبي فيجب الاحتياط
اما الضمير فلا يعلم الاجمالي حاصل من هذا المقام بوجوب الحكم الذي وقع الخريف عليه في القرآن
اما الكبرى فلا بد ان الكل هنا ما يعلم به مخالفة الواقع في جميع اطرافه بعد ملاحظة
جامعا للشروط العشرة في صلتها ان كان الوقوع عليه فك لولنا وجوب الاحتياط في ذلك
المقام لا نسلم وجوبه فهذا المقام بعد ملاحظة قيام الاجماع وقاعدة حتى الخريف على عدم
الاحتياط بهذا المقام وخامسا سلمنا بكونه من قبيل الثبوت الغير المحقق لكان منع من كونه قادرا
في الجحيم بعد ملاحظة قيام احتمال كون الظاهر المصروف من طواهر الطواهر المتعلقة
بالامكان السيرة العامة التي امرنا بالرجوع فيها الى طواهر الكتاب كما بان لا عبرة بالعلم
الحاصل من هذا المقام لان الادلة القاطعة من الاجماع وغيرها ضمنية الجحيم الكتاب حتى في هذا
الزمن الواقعة بعد ان كان لدى ادعى وقوع الخريف فيه فان هذا الادلة فاضلة بعد كون العلم

فهذا المقال انما يشتمل على اصل منجز التكليف لا في التكليف به فمع هذا العلم يشوب التكليف التخييري
على الكلف جاز التمسك في دفع الاحتمال المذكور باجالة العدك لا يخفى ويمكن الجواب عن
المذكور مضافا الى ما مر بوجهه بان من لم يحد ما انتم متابعين لجماع الامة في التمسك بالامور
وموافقا لاجماعها عليه للقطع بان المراد من ذلك هذا الوجه بين الذين وثابتهما ان التمسك
بالقران انما يثبت على الوجه الذي يجب في التمسك به ولا شك في ثبوت ذلك في القران المشهور
الذي هو المقصود بالتمسك بالقران فينبغي ان يثبت جواز التمسك به على ذلك وانكار الملازمة بين جواز
القران والحكم بالتمسك به على وجهه فينبغي عليه الاستظام الفعلي للقطع بان جواز القران بما
يفراه الظن انما وقع من حيث الحكم بمطابقة القران لما في الله باعبار كونها قرانا فينبغي عليه ان
ويحقق مع امثال التكليف المتعلقين به كما يشهد بذلك استيفاء طريقة العقل اطراد ذلك
وبطوره انما في ذلك من ملاحظة طريقة في مقام امثال الدواعي الامر بالاختلاف في
وقوع التخيير في التمسك في القران وعدمه فمن اكثر الاختيار بين ان وقع فيه التخيير
الزيادة والنقصان وهو نظام من كلام جماعة من المحققين جميعهم المتجهدين عند نقل
منها القول الاول لا يخبر مثل ما ذكره عن امير المؤمنين عليه السلام في مثل عن النبي بين قوله
تعالى وان خفتم الاضططوا في اليافا فكيف فقال الله خطيبها اكثر من ذلك القران
وعن الصادق عليه السلام قال كيف يكون هذا الامة خبرا من وقد قلوا ان الله ليس
حكما نزلت انما نزلوها كنتم خبرا من اى الامة من اهل البيت والاختيار المستفيض

الخير

الخير حكما نزلت يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك على ان لم تفعل فاعلمت
رسالة الى غير ذلك لوجوب لصا كتابا وفدا وى ان كتاب الوحي كلوا اربعة عشر رجلا
التمسك وقد كانوا في اغلب ما يكون الاما ينقلوا الاحكام فان هذه الاجناب ضيعة بوقوع
التقصا والتخريف للقطع في القران ويمكن الجواب عن ذلك بوجهين احدهما ما ذكره المحقق
الفاضل طاب ثراه حيث قال بان المراد من نقص المعنى وتغييره الى التمسك به او نقص ما
فيه من بعض اقسامه كشوا في مصاحفهم تفسير الايات واصحابهم كانوا ينقلون بها
عن ذلك وان اصحابهم كانوا يفسرون الايات بشي لم يكن اظهره صلاحا لو فهم فامرهم
بالكون عن ذلك حتى يظهر اقام عليهم فيظهر لامة كان شي في القران واخلافا لوجوب
وهو بعيد بل لا يمكن من ما ينفى في كثير من الاجناب بوجه من الوجوه ويمكن ان يسند
اسنادا للقول بعد وقوع التخيير في القران بوجوه الاول قوله تعالى لا يا ايها الذين
يؤمنون ولا من خلفه الثاني قوله تعالى انما نحن ربنا الذكر وانما له محققون وثالثه
بانه لا يدل على عدم التخيير في القران الذي لا بد من ان يكون محفوظا عند الامة في حفظ
اصل القران في مصداق الامة ولا يخفى ان ما في يدنا ايضا محفوظ من ان يطرأ اليه نقص
اخر ونباهه مع احتمال ان يراه من قوله تعالى محافظون لعلون الثالث انما تقول يجوز
التبدل فيجوز ليل الكلام في اجزاء القران وعلى منبسط الاحكامه واعرض عليه ما ينفى
بذلك من كونه معجزة البقا الاسلوب البلاغة للدين مما صاها بالاجمال

واما السمع مروي عن القرآن ليس على ما يقرها النسخ فقال ابو عبد الله كفى من هذه القراءة
 افرادها بقر النسخ حتى يقوم الظاهر الحديث وخبر محمد بن سنان عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن
 قاله جعله ذلك انا سمعنا القرآن ليس عندنا كما نسمعها الى ان قال فقال لا افر كما
 نقلتم الحديث وخبرنا القسطنطين بك باعبد الله عن رسل القرآن فقالوا افر كما
 علمهم وقد يروى على الاستدلال بهذا لا يخلو باعنا معا ومنه مع خبر داود بن فرقد والمفسر
 خنيس فلا تكاد ابي عبد الله فقال كان ابن مسعود لا يقرأ على قرأتنا فهو صائم قال
 اما من قراء على قراءة الى ~~المراد~~ من خلف الاصحاب في جوفاءه الى جعفر ويعقوب خلف
 التي هي كالقراءة وعدم على قول مرجع من الاصحاب بالاول ونسبه عن واحد منهم الى الشو
 وجماعة بالشوا وفضل بعضهم في ذلك فقال بانه لا يجوز في الحلق ويجوز في غيرها حجة
 القول الاول انها مؤنزة كالسبعة وان جماعة من الاصحاب كالشيد العلاء وغيرهما شهدوا
 باعنا مؤنزة ولا يضر عن شوا لاجماع خبر الواحد فان ذلك بعيد نظر بنو اشراد
 كونها من القرآن وكل من حجة سيما بالنسبة الى امثال هذا الموضوع الى التمسك
 العلم اليها في الغالب للقول انما بشرط في القراءة العلم يكون ما يقره فنادوا هذا
 مفسق ومخلة ان المفسر ليس بمؤثر وان استدلوا بالذمة بالعباس متوقف وقعة
 يقين البراءة وهو غير حاصل بالمفسر من الاطهر الاول ~~المراد~~ من مرجع من الاصحاب
 ما يروى لا يجوز القراءة بالثنا ولعل مستند ان لا حال في بقران لانها شوا وغير شوا

شرط

شرطه الثوان مضاف الى الاصول المقتضية كفاة الاشتغال واستصحابا التكليف المتعلق
 بالقراءة واماله عند كونه خافرا او غيرا وحكي عن بعض الاصوليين القول باعنا كاجبا
 الاجامع والعلما وهو مشكل لان ثبوت الشبهة الواحدة عام القبل عليه بخلاف الكفاة
 ويمكن توجيهه بانه بان الشبهة تدعي ثبوت القراءة انما لثبوت فيجب قبوله كما يجب قبول الاجامع
 القول واخرى بان لظن حاصل يكونها من القرآن وكل من يامعوا القول عليه اما
 الشبهة فلفظها الوجها يثبوتها اما الكبرى فلا صلة بحجة الظن ويروى على الاول بان
 الشبهة تدعي ثبوت جواز القراءة بما لا يدعي ثبوتها ونقله بعض في الاول لمحصول
 بمشعر فيقبل ولا يغير في التام لمحصول الظن منه بموضوع الحكم الشرعي فلا يقبل كما هو الحال
 بالنسبة الى ثبوت الموضوعات فان ذلك لا اصل في الاجماع لم يروى عن طرافة ان من حجة
 لقوم ما دل على حجة خبر الواحد ومنه صرحنا بحقوق الاكفاء بنقلنا من القصة فيقول
 بينهم ويقول اصل الخبر من كل صنعة فيما يتعلق بصنائعهم والمراعاة الشوا على
 مرجع بعضهم هو ما عدا القراءة انما لغير المتقدم اليها الاشارة وعند بعضهم منها قول
 ابن مسعود عند منها في المرو عن غيره قراءة ابن عباس فان في القوانين وذلك كقراءة
 ابن مسعود في كفاة البين فبما انما اقام مشايخا وينفع عليه وجوب الشايع في كفاة
 البين عدمه ولكن بنبأ الحكم عندنا من غير القراءة انتهى كل خبر على الحديث منها الم
 يروى عن بل قولان مبنيان على ثبوت كونه خافرا او غيرا ~~المراد~~ من مرجع من الاصحاب

العلم بكونه من القراءات السبع ام لا منه وجهان او هو لان جعل الاول للاصول المفسرة الا في
 الظاهر لان تكليف عامة القارئ من الحركه عظيم ولا يقصر عن التكليف بالاجتهاد في المسائل الشرعية
 بل هو واجب عليه بمراتب جوهرية شرعية ومع ذلك فلم يصرح احد بوجوده مع سبب الحاجة اليه بل
 الظاهر من تفسيره خلافه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال بعض الاطمين مستوفى الثلاث في جهة مع القطع به لانه
 من كلام الله ومن القرآن باعتماد ما كان وان خرج عما بين اليقين بعد التمعن وجازمه ثم
 قال ولمنفول لا يبلغ حد الصلح فهو الخطب بهذا الفرع انتهى المراتب في التفسير
 الواردة عن المفسرين عليها في بيان الالفاظ القرآنية اذا كانت مخالفة لمقتضى ظاهرها
 هل يمنع من التمسك بالظاهر القرآنية فتكون قرينة منفصلة او بمنزلة التمسك بظواهرها
 بل وانما تكون مفسر لظواهرها ولا تمنع من التمسك بكل منها فيه وجها
 بل هو لا فيل بالتحقق ولعل مستند عدم الاختلاف الفاضل بان للقرآن بظنا وظاهر اقفوا
 فيما رواه العياشي ان للقرآن بظنا وظهرا وللبطن بظن وللظهر ظهرا للحدث وقوله في
 القرآن اية الاول لما ظهر وبطن وما فيه حرف الاول حد مطلق وقال ظهر من قوله وبطنه
 تاويله منه ما فيه ومنه ما لم يكن بعد الحدث وعن حماد فان قلت لا يبعد الله ان لا اتحاد
 مختلف منكم قال فقال ان القرآن نزل على سبعة احرف وادنى الامام ان يقتضي على سبعة
 احرف في غير ذلك من الاجزاء وتفصيل الكلام ان لنقاس العادة للكتاب لهما ان تكون
 موافقة لمقتضى ظاهره ومقتضى وتكون مخالفة لمقتضى احدهما وعلى التقديرين ان

يكون

تقوم قرينة صادقة صريحة او ظاهري على كون التفسير المنزى من قبلنا للمعنى المرامي في كلام القرآن
 او تقوينا على كون معينا للمعنى المرامي من بطن القرآن او لا تقوم قرينة على شيء منها فيكون
 من دلائلها والظاهر ان ثبت كوننا تفسير للظاهر يقتضي جمل ظاهر القرآن عليها
 والافلا المراتب في معنى الحكم والمشاورة تدعى من عندنا في هذا القول
 منك باعتماد الله من التامخ والتشوي والحكم والمشاورة قال في
 الثابت المعمول به والمتمسك ما قد كابد به ثم جاء التامخ والمشاورة
 اشبه على جملته وفي رواية التامخ الثابت والمتمسك ما
 مقتضى الحكم ما بهل به والمشاورة تدعى به بعضا
 ومن بعد الله بن شاذل منك باعتماد الله من القرآن قال في جمل الكتاب في
 يكون والقرآن الحكم الذي يعمل به وكل علم هو قرآن وعن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله يقول
 ان القرآن منه حكم ومشاورة فاما الحكم فتؤمن به وتعمل به وتدين به واما المشاورة فتؤمن
 به ولا تعمل به المراتب في معنى التامخ والتشوي في ظاهر الكتاب والسنة وكان التفسير
 بينهما من قبيل العموم والخصوص من وجه فلا يبعد القول بالرجوع فيها الى
 المرجحان والاخذ بالاقوى منها وان كانت نسبة بينهما في السبيل
 فلا يبعد القول بالرجوع الى التامخ والتشوي في ظاهر الكتاب والسنة
 في جواب التمسك بالظواهر القرآنية خصوص الفقه من باب الوضوح ام لا في قوله انما هما التامخ

تمت الرسالة



